العلاقات العسكرية – المدنية
و التحديات الجديدة

أ/ محمد نجيب عمارة

‹‹ التاريخ يجعل من المشكل العسكري أصل المشكل السياسي ››

لنين، مذكور من طرف ولنبرغ، ص.1- 34

مدخل:

يعتبر موضوع خضوع العسكري للحكم السياسي من أقدم المسائل في تاريخ المجتمعات الإنسانية. الفكرة التي ترى أن الجيش قد يشكل تهديدا على المجتمع بالرغم من كونه أسس أصلا لحمايته تعد من أخطر المعضلات منذ أقدم العصور. ولهذا يبقى السؤال أبديا:

كيف لمجتمع أن يتحكم في من يملكون القدرة المطلقة للإجبار والقوة؟

وجدت اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية نفسها أمام هذا التناقض والمعبر عنه بسؤال **جوفينال: ‹‹ من يراقب الحراس أنفسهم[1]؟››**

بالرغم من بقاء السؤال على حاله خلال القرون الماضية، فجوهر السؤال تغير مع التقلبات التي عرفتها القوات المسلحة والمجتمعات.

فالعشرية الأخيرة طبعتها ثلاثة أحداث تاريخية كبرى غيرت العالم السياسي: تطورات الديمقراطية في العالم، زوال الكتلة السوفياتية ونهاية الحرب الباردة. هذه الأحداث الثلاثة الجد مرتبطة أحدثت اضطرابا في الإطار التقليدي للعلاقات الدولية وغيرت جذريا السياسة الداخلية لبلدان كثيرة.

فليس إذن من المفاجئ أن تعود **مسألة العلاقات بين السلطة السياسية والجيش إلى الواجهة** وتكتسي أهمية من جديد.

وعليه فالعلاقات بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية تأتي في الصف الأول لاهتمامات المسؤولين السياسيين والمؤرخين وخبراء العلوم السياسية.

كانت لنهاية الحرب الباردة تأثير مباشر يتمثل في مراجعة أسس نظرية العلاقات المدنية- العسكرية (ع م ع[2])، ومن أجل

تعريف مقاربة جديدة لتفوق السلطة المدنية ودور العسكريين في محيط متغير.

كل الكتابات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع تتوافق بأن النظرية الكلاسيكية التي هيمنت على الأبحاث السياسية الإستراتيجية خلال الحرب الباردة كانت صلبة من جهة، كونها انتهجت تحديدا واضحا للمسؤوليات بين العسكريين والمدنيين، ومن جهة أخرى لأنها اقتصرت على خصوصيات المهنة العسكرية عند **المجتمعات الغربية** [3].

إطار نظري:

كان مكيافيلي [4] أول مفكر خلال النهضة في القرن 16 ركز انتباهه على مشكل العلاقات بين النظام السياسي والنظام العسكري، وذلك بفضل ذكائه السياسي الملفت للانتباه والتفهم الواضح للقوى السياسية التي تتحكم في مصير الدول آنذاك. لأن مشكل العلاقات بين النظام السياسي والنظام العسكري كان سبب الانقلابات الكبرى في القرنين 14 و15. ووضع كهدف جوهري من الحرب الاستسلام والرضوخ للعدو، أصبح التفكير العسكري مجالا مستقلا ذا منطق وطريقة خاصة، وعليه كانت مناقشة المشاكل العسكرية ممكنة على أساس علمي، طبعا بذلك ازدياد الفكر الإستراتيجي [5].

الحجة النظرية **لتحكم المدنيين في العسكريين قدمت لأول مرة من طرف كلوسفيتز**، الذي أقر أن السياسي يهتم بالأهداف السياسية وأن العسكري يجب عليه أن يبقى خاضعا لسلطته.

‹‹ نرى جيدا أن الحرب ليست فعلا سياسيا فحسب، بل هي أداة سياسية وامتداد للعلاقات السياسية وإنجاز هذه العلاقات بطرق أخرى. ما يبقى للحرب من خاصية ينبثق بكل بساطة من الوسائل التي هي من طبيعتها. فن الحرب عامة، وما هو عام في كل حالة الشيء الذي لا يستهان به، يقتضي أن تكون النوايا والتوجيهات السياسية غير متناقضة مع الوسائل. فمهما كبر مدى هذا الشرط على المستويات السياسية، فلن يكون إلا تعديلا، لأن النية السياسية هي الهدف المنشود، وما الحرب إلا الوسيلة للوصول إليه، والوسيلة لا تصور بدون غاية [6] ››.

بالرغم من أن **كلوسفيتز** اعتبر دائما كأب للإستراتيجية العسكرية العصرية، فالمفكر البروسي معروف أيضا كالمؤلف الذي وضع المادة النظرية ل ع م ع في القرن 20. بالفعل، لقد اعتمدت كل المنشورات العلمية حول موضوع الع م ع بعد الحرب العالمية الثانية على وصف كلوسفيتز للديوان غير العسكري كهيئة لصنع القرار السياسي للسلم أو للحرب. شدد كلوسفيتز انتباهه حول أهمية الحكم المدني والقيم المدنية التي تدخل بصفة معتبرة في التحكم في العسكريين وقيادة الحروب [7].

إن الأسس النظرية لع م ع تم إعدادها أولا من طرف صامويل ب. هاتينجتن في كتابه المرجع ‹‹ **الجندي والدولة** [8] ›› المؤلف سنة 1957، أين ركز على هيئة الضباط وعلى الصراع الكامن بين، من جهة، الرغبة المعلنة من المدنيين للتحكم في القوات المسلحة، ومن جهة أخرى، مقتضيات الأمن العسكري للدولة.

يدعم هاتينجتن أطروحة **التحكم المدني الموضوعي**، الذي يستعمل الاحترافية كأداة ترتكز على الفصل البين بين دائرة العسكريين ودائرة المدنيين، كشرط ضروري لضمان ع م ع مستقرة.

يكمن فضل هاتينجتن في جهده لاقتراح إطار أكثر عملية ودقة من أجل **استخراج وتعريف المسائل النظرية الأساسية المثارة في ميدان ع م ع.**

ومن الناحية المنهجية، فهذه المقاربة ترتكز على **مسلمتين أساسيتين:**

-المسلمة الأولى تفترض أن الع م ع، بغض النظر عن المجتمعات المدروسة، يجب فحصها كبنية واحدة، قائمة على ارتباط العناصر المكونة لها فيما بينها.

وأبرز العناصر المكونة لهذه البنية هي:

- **الوضعية الهيكلية والشكلية** للمؤسسات العسكرية في الحكومة،
- **الدور اللاشكلي وتأثير** العسكريين على السياسة والمجتمع عامة،
- **و طبيعة إيديولوجيات المجتمع العسكري والمجتمع المدني.**

وبما أن هذه العناصر جزء لا يتجزأ من نظام جد متجانس، فأي تغيير لعنصر ما يؤدي حتما إلى تغيرات على الباقي.

وعلى سبيل المثال، الفرق بين إيديولوجيات هيئة الضباط الألمان واليابانيين كان بدون نقاش مصدر الطريقة المغايرة التي مارسوا بها سلطتهم وتأثيرهم على مجتمعاتهم.

وبصيغة مماثلة، فالتغيرات على مستوى تسلسل الرتب في هيئة الضباط للولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1935 و1945، كان لها أثر كبير على نمط التفكير لهذه الهيئة.

وعليه فكل نظام متعلق بالع م ع يستلزم، من جهة، توازنا معقدا بين السلطة والتأثير وإيديولوجية المجتمع العسكري، ومن جهة أخرى، السلطة والتأثير وإيديولوجية الأفواج الاجتماعية الأخرى.

يمكن تحديد التوازن بتنوع غير منته من الطرق.

- المسلمة الثانية هي أنه انطلاقا من بعض البوادر المتعلقة بطبيعة وأهداف المؤسسات العسكرية، فإنه يمكن تعريف- بصفة مجردة- هذا النوع الخاص من التوازن - ‹‹ **تحكم مدني موضوعي** ››، والذي سيقوي الأمن العسكري. واستنادا لهذا المعيار، **فمن الممكن تحليل إلى أي مدى تسعى الع م ع، مهما كان**

المجتمع، إلى تقوية أو إضعاف الأمن العسكري لمجتمع ما.

ولهذا افترض س. هانتينجتن أن الع م ع تخضع إلى مقتضيين:

- مقتضى وظيفي أولا: مواجهة التهديدات وضمان أمن المجتمع،

- مقتضى اجتماعي- سياسي فيما بعد، مستمد من القوى الاجتماعية، الإيديولوجيات والمؤسسات المهيمنة داخل المجتمع: إدماج الجيش في المجتمع السياسي.

فكل الصعوبة تكمن إذا في إيجاد التوازن بين هذين المقتضيين.

أما موريس يانوفيتس (1960)، رغم أنه يتفق مع هانتينجتن في الفصل بين الدائرة المدنية والدائرة العسكرية، إلا أنه يرى التحكم المدني للجيش بمنظور تحكم المجتمع ككل، وليس تحكم السلطة أو المؤسسات السياسية، الشيء الذي يسهل حسبه اندماج العسكريين داخل المجتمع[9]. وعليه أدخل فيانوفيتس **نظريته للتقارب**، التي تفترض إما جعل العسكريين مدنيين أو عسكرة المجتمع. لكن رغم هذا التقارب، ألح يانوفيتس على أن العالم العسكري يجب عليه أن يحتفظ ببعض االفروقات الأساسية مقارنة مع المجتمع المدني حتى يبقى معترفا به بطبيعته العسكرية[10].

تبعا ليانوفيتس، الضباط تابعون لحكم المدنيين ليس فقط تحت تأثير ‹‹المعايير الاحترافية التي يفرضونها على أنفسهم›› لكن على أساس ‹‹ اندماج ملموس للقيم المدنية[11]››.

طور بيترفيفر مفهوم الع م ع مقتبس من نظرية الفعلية، النظرية الاقتصادية التي تفرق ما بين الأساسيين (القادة المدنيين) والفاعلين (الفاعلين العسكريين) وتحلل تفاعلاتهم في إطار تسلسلي. هذه النظرية، الموجهة لعالم المؤسسات، تكشف كيفية تصرف المسؤول من أجل جعل الموظفين يعملون بدون التقصير في واجباتهم. يعتبر فيفر أن هذه النظرية تطبق جيدا على الع م ع وتجدد منهج هانتينجتن.

تعمل نظرية الفعلية في محور تقاطع بين المقاربة المؤسساتية لهانتينجتن، والمقاربة الاجتماعية ليانوفيتس والتي تظهر كأنها استنتاجية محضة وتسمح بتحليل جيد للقرارات والأفعال المتخذة من يوم لآخر من طرف القادة المدنيين والعسكريين[12].

حدود منهج التحكم المدني الموضوعي:

من المهم الإشارة إلى حدود التقاليد الفكرية الغربية في إعطاء نماذج للتحكم المدني للجيوش، وأن الدول في طور التحول للنظام الديمقراطي يمكن أن تستعمل لإنشاء ع م ع مستقرة وضرورة تحديد مفهوم ع م ع من أجل تطبيقهما في العالم غير الغربي.

وفي سنة 1962، صامويل فينر في كتابه ‹‹ الرجل فوق الحصان الأسود›› فند ضد براهين وفرضيات هانتينجتن ففتح منظورات

جديدة لـع م ع في البلدان النامية. لاحظ فينر أن الكثير من الدول الجديدة لا تملك القدرة الإدارية اللازمة للحكم الفعال، مما يشكل فرصة لتدخلات عسكرية في الحياة السياسية الشيء الذي لا يحدث في الدول المتقدمة [13].

انتقادات جديدة أخرى أعادت النظر في النموذج الغربي للمراقبة المدنية الموضوعية للعسكريين، من بينها تلك لريبكا شيف [14].

نظرية التوافق تفترض أنه من بين الأشكال التي تستطيع أن تأخذها الـع م ع، هي المستوى القوي للاندماج بين العسكريين وباقي شرائح المجتمع.

ثلاثة شركاء (الجيش والنخبة السياسية والمواطنون) يمكن لهم أن يهدفوا إلى علاقة تعاون ليس بالضروري أن تتطلب تفرقة واضحة فيما بينها.

‹‹ تعطي نظرية التوافق أهمية للإطار في دراسة العسكريين والمجتمع. فبعض المؤشرات، كالأسلوب العسكري وإدخال المواطنين كشركاء، مرتبطة بالمعايير، التقاليد والقيم الوطنية. نظرية التوافق تشرح ما هي الجوانب الرئيسة للأمة التي يجب لها أن تكون في توافق من أجل تفادي تدخل عسكري داخلي. كيف لأمة معينة أن تنجز ذلك؟ هذا التوافق مرتبط كثيرا بطبيعة المجتمع، مؤسساته وثقافته. فهذه النقطة هي التي تجعل من نظرية التوافق نظرية وحيدة: تتنبأ بطريقة سببية شروط تدخل عسكري داخلي دون أن تطابق على الأمة إطارا تاريخيا وثقافيا خاصا [15]››.

نظرية التوافق لا تقصي الفصل والتحكم في العسكريين من طرف المدنيين، ولكن تقترح أن تحت ‹‹**بعض الشروط الثقافية**››، **المؤسسات المدنية أو فكرة المراقبة المدنية تستطيع أن تكون غير ملائمة.**

ولهذا، فنظرية التوافق تستطيع أن تفسر الشروط المؤسساتية والثقافية التي تشكل هذه العلاقة، وتنبئ أنه في حالة قبول الشركاء الثلاثة لتسوية حول المؤشرات الأربعة التالية:

- التكوين الاجتماعي لشريحة الضباط.
- نظام صنع القرار السياسي.
- طريقة التجنيد.
- النموذج العسكري.

فالتدخل الداخلي للجيش من المحتمل أن لا يحدث [16].

منذ بداية التسعينيات، في الولايات المتحدة الأمريكية، فالدراسات حول العلاقات بين القادة السياسيين وكبار المسؤولين العسكريين هي التي تسيطر من جديد على البحث في الـع م ع، مع دراسة الدور الذي تلعبه النخب العسكرية في اتخاذ قرارات الدفاع والتحليل المعمق للفارق المتسع، منذ فترة حكم كلينتون في 1992، بين الجنرالات والإدارة المدنية [17]. الكثير من الباحثين أشاروا إلى أن انتخاب كلينتون

شكل الاختبار الأكثر قسوة لـ ع م ع، منذ فترة جونسون- ماك نامارا.

وأيضا فيما يخص الـع م ع الروسية، أكد الباحثون على أنها تدهورت كثيرا منذ نهاية الحرب الباردة[18]، على سبيل المثال، أوقف العسكريون مبادرات عديدة لحكومة يلسين فيما يخص السياسة الخارجية، متعلقة بالمفاوضات للتخلي عن جزر الكوريل في اليابان وكذا المحادثات مع أوكرانيا حول تقاسم أسطول البحر الأسود.

إنها إذا عودة إلى إشكالية البداية، أي التحكم المدني للعسكريين[19].

منظور العلاقات العسكرية- المدنية:

الإطار الإستراتيجي الجديد المنبثق عن نهاية العالم القطبي للحرب الباردة، انهيار الإيديولوجية الشيوعية، مسار الديمقراطية الحالي، العولمة الاقتصادية وظهور تهديدات، خاصة الإرهاب الدولي، **أعادت النظر في مهام ودور القوات المسلحة**، وكذا **طبيعة العلاقات بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية**[20].

ولتأثير هذا الإطار الإستراتيجي تضاف **عوامل جديدة** وطنية ودولية حول الهياكل التنظيمية للمؤسسات العسكرية للبلدان الأكثر تطورا، والمشار إليها في آخر أعمال علم الاجتماع العسكري، وهي:

- تقنية قوية للقوات المسلحة[21].

- إعطاء نشاطات الإسناد للمتعاملين المدنيين والتمركز على المهام العملياتية[22].

- تأنيث الجيوش[23].

- تحول أدوا ر الدفاع إلى أدوار حفظ السلام[24].

- التخفيف العمودي لهياكل تسلسل الرتب مع أفقية العلاقات بين الأشخاص وذلك بفضل وضع شبكة أنظمة المعلومات والقيادة[25].

- تطبيق أساليب تسيير المؤسسات العامة والقطاع الخاص على الجيش[26]، وهذا باستيراد أنماط التسيير وثقافات العمل في المؤسسات المدنية الكبيرة.

-اتخاذ العسكريين وعائلاتهم لسلوكات شبيهة لتلك المتواجدة في بقية المجتمع[27].

- ازدياد عدد الموظفين المدنيين في معظم الهيئات المركزية لوزارات الدفاع[28].

وعلى ضوء هذه التحولات الاجتماعية الجديدة، فعلم الاجتماع العسكري عانى لفترة طويلة من النقاش بين فكرة التقارب التدريجي للعسكري نحو المدني وخاصية عدم اختصار الواحد للآخر، من الملاحظ أنها تميل إلى الأطروحة الأولى.

بالفعل، نظرية التقارب تقترح أن الخصوصية العسكرية، وبالأخص في المجتمعات الغربية المتطورة، بدأت تزول تدريجيا تحت تأثير، من جهة، تحول المهن العسكرية، والتي أصبحت مهنا كأي مهن

أخرى، لكن تمارس لصالح الجيوش والعتاد المستعمل، ومن جهة أخرى، خضوع أساليب الحياة للأشكال المهيمنة في المجتمع المدني، بالأخص تحت تأثير المحيط العائلي الممارس على العسكريين.

هذه التحولات، تبعا لبعض المحللين، على غرار شارل موسكوس[29]، تؤدي إلى انحلال الشخصية العسكرية في حد ذاتها، بجعل الجيش يخسر جل خصائصه، الموضوعية منها، كهيكله وتسييره ودوره، وغير الموضوعية، كتصرفات، سلوكات، معتقدات وقيم أفراده. إذا فهذه التحولات قد تقوي التقارب العسكري بالمدني.

نظرية الخاصية، تدعم بالعكس، أن المجتمع العسكري هو مجموعة ذات خصوصيات داخلية تجعله نظاما خاصا لا يمكن تسييره بقواعد وأساليب المجتمع المدني[30].

هذه عامة منظورات واتجاهات تطور نظريات وتطبيقات الع م ع في الإطار الغربي. فما هي الحال فيما يخص بقية البلدان؟

فيما يخص الدول النامية أو السائرة في طريق الديمقراطية، التطبيق التجريبي والحقيقة التي تطبع حال ع م ع برهنت أنه في معظم الحالات، أن خضوع القوات المسلحة للتحكم المدني يجري أكثر خلال نظام معقد من المسارات وما بين أوجه ذات طبيعة غير مؤسساتية، وليس عن طريق آليات مؤسساتية للتحكم المدني الموضوعي، كالتي وضعتها النظريات المسيطرة لـ ع م ع.

يبرز زيادة على ذلك أن النظريات والنماذج ذات الصبغة الغربية قد وصلت إلى حدودها وفقدت خاصيتها العالمية والمطلقة، وعليه فيجب تكوين مفهومها وتجديدها بهدف تكييف أحسن مع الإطار التاريخي والسياسي للدول غير التابعة للدائرة والتقاليد الغربية.

وفي هذا المنظور، بعض طرق مراجعة النظرية الحديثة ل ع م ع، يمكن تقديمها. نظرية التوافق لريبكا شيف تعتبر المثلى لإنشاء نظرية بديلة، لأنها تعطي عناية كبيرة لإطار دراسة العسكريين والمجتمع، إنها تشرح ما هي العوامل الأساسية للأمة التي يجب أن تكون متوافقة فيما بينها لتجنب تدخل عسكري داخلي.

كيف لأمة معينة أن تحقق هذا التوافق مرتبط بطبيعة المجتمع، مؤسساته وثقافته. إن هذه النقطة هي التي يمكن لها أن تجعل من نظرية التوافق نظرية بديلة تطبق على الدول النامية أو المنتقلة إلى نظام ديمقراطي.

الخاتمة:

وأخيرا، فكما يجب رفض عناصر التقاليد الغربية، إنه من المهم أيضا عدم إعطاء قيمة أكبر لجانب من هذه التقاليد على حساب التقاليد الأخرى، والأخذ بعين الاعتبار في النقاش حول الع م ع للبلدان السائرة في طريق النمو، هذه العناصر التابعة

لمقاربة التعاون والتوافق التي تدخل مجموعة من الإجراءات الإضافية التي بها يصبح خضوع العسكريين للمدنيين ممكنا.

المراجع:

(1)جوفينال، أومنية روماي، في 347

(2) ع م ع العلاقات المدنية العسكرية

(3)إبراهيم سعيدي: العلاقات المدنية العسكرية في المملكة المغربية، سياسة خارجية رقم 3 / 2007

(4)فن الحرب، الملك، الخطابات وتاريخ فلورانس

(5)إدوارد ميد آرل، أرباب الإستراتيجية حقل فلامريون 1980

(6)كارل فون كلوسويتز، من الحرب المكتبة الأكاديمية بيران 1999

(7)فينر 1988، 30- 128

(8)صامويل هوتنغن، الجندي والدولة كامبريدج 1957

(9) جانويتز الجندي المحترف، نيويورك 1964

(10)جانويتز الديمغرافية الاجتماعية للجيش المحترف مارس 1986

(11)جانويتز، الجندي المحترف ص 420

(12)بيتر، الخدم المسلحون جامعة هافارد 2003

(13)فينر: دور العسكري في السياسة لندن 1962

(14)شيف ريبيكا 1995 (ع م ع) نظرية الموافقة، القوات المسلحة والمجتمع

(15)شيف ريبيكا 2009 العسكري والسياسة الداخلية

(16)شيف ص 12

(17)ريتشارد هوكير، عساكر الدولة شتاء 2003 / 2004

(18)ميخائيل تيبكين، القواعد العسكرية في روسيا خريف 1992

(19)فريديريك شاريون، الجيوش والتحديات الجديدة، دفاع ومجتمع ص 29 / 2009

(20) لاري ديامون، دور الجيش في الديمقراطية ديسمبر 2000

(21)فرانسوا قرازل، المجتمع العسكري مستقبل الاحتراف أكتوبر – ديسمبر 2003

(22)فريديريك شاريون، الجيوش والتحديات الجديدة 2009

(23)أبيد موسكوس وبارك، قضية الجيش المعاصر، أكسفورد 2000

(24)شارل موسكوس

(25)فريديريك شاريون

(26) تقارير السلطة تتحول بظهور نوع من النقابية مستعملة من طرف جمعيات عسكرية لدى السياسيين

(27)كارولين فارستابن، حضارة الموس العسكرية ماي 2008

(28)كارولين فارستابن

(29)موسكوس وبارك، قضية الجيش
المعاصر، أكسفورد 2000

(30)جيرارد فاران، تساؤلات حول الجيوش،
باريس 2005.